مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 01 / السنة: 2021 / ص ص: 789- 809

الانتقال الديمقراطي في آسيا الوسطى- مقاربة في الاستعصاء الديمقراطي

Democratic Transition in Central Asia: Reluctant Democratic Approach

تاريخ الإرسال: 2020/09/30 تاريخ القبول: 2021/01/05

لزهر وناسي *
جامعة باتنة1 - الجزائر
l.ouanassi@univ-batna.dz

ملخص:

تناقش هذه الدراسة إشكالية استعصاء الانتقال الديمقراطي، وفشل مسار الدمقرطة الداخلية في الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى ما بعد السوفيتية، وتبحث في الأسباب الكامنة وراء ذلك، بالرغم من مرور أكثر من ثلاث عقود على انخراطها في مسارات التحول السياسي والاقتصادي نحو الديمقراطية منذ إعلان الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي عام 1991. وباعتبار لا خطية الانتقال نحو الديمقراطية في التجارب العالمية، تعزى في حالة الجمهوريات الاسلامية، إلى انتظامها في ثنائية عوامل البيئة الداخلية بمتغيراتها المرتبطة بمؤشرات قياس حالة الدمقرطة، كهشاشة المجتمع المدني، استمرار التسلطية لدى النخب السياسية الحاكمة، التضييق على الحريات، قمع المعارضة، وسيطرة البنى التقليدية على المجتمع، كما ترتبط من جانب آخر، بعوامل البيئة الخارجية ؛مثل التنافس الشديد، والاستقطاب الدولي الحاد للمنطقة، بعد صعودها الجيوبوليتكي على الساحة الدولية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

الكلمات المفتاحية: الانتقال الديمقراطي؛ آسيا الوسطى؛ تحولات ما بعد السوفياتية؛ الدمقرطة؛ الاستقطاب الجيوبوليتيكي.

Abstract:

This study discusses the problem of the reluctancy of democratic transition and the failure of the internal democratization process in the Islamic republics of post-Soviet Central Asia. Then I will examine the reasons behind this state of affairs, despite the passage of more than three decades since its involvement in the political and economic transformation paths towards democracy since the declaration Independence from the Soviet Union in 1991.

Given that the transition towards democracy is not linear in global legacy, the particularity of the Islamic republics to external/domestic factors as shwon

* - المُؤلف المُراسل.

by some variables and measuring indicators of the state of democratization, such as the fragility of civil society, the continued authoritarianism of the ruling political elites, constraining freedoms, the repression of opposition movements and the control of traditional structures over society. The current situation maybe explained also by some external environmental factors, such as the intense geopolitical competition and the sharp international polarization within the region, after its geopolitical rise on the international stage in the Post-Cold War.

Keywords: *Democratic Transition; Central Asia; Post-Soviet Transitions; Democratization; Geopolitical Polarization.*

مقدمـة:

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي، ونهاية الحرب الباردة مع مطلع التسعينيات من العقد الماضي، إلى انتشار فيض واسع من الدراسات والأدبيات، التي اشتغلت على تحليل، ودراسة التحولات السياسية والاقتصادية، التي طالت الدول التي كانت تدور في فلك الماركسية كعقيدة سياسية، وكإطار ناظم للتفاعلات السوسيواقتصادية. وقد أطلق عليها "دراسات بعد السوفيتية poste soviétisme"، هذه الأخيرة، التي انصب اهتمامها على تناول قضايا التحولات الديمقراطية، ورصد حالات الانتقال transition في دول الكتلة الشيوعية في أوروبا الوسطى، الشرقية، أمريكا اللاتينية، وآسيا . فمتابعة حالة لانتقال الديمقراطي transition démocratique، كان احد المساقات البحثية المهمة ضمن دراسات السياسة الدولية المقارنة، من خلال المقارنة بين المناطق التي استطاعت تحقيق انتقال سياسي سريع، وترسيخ مسار دمقرطة متماسك، ومناطق أخرى، انتكست فيها عملية الانتقال . هذا الأمر، حدا بالباحثين إلى الإسهام في محاولة فحص العوامل التي تقف خلف هذه الثنائية من نجاح أو فشل مسار الانتقال في العالم بصفة عامة، وفي دول الفضاء السوفيتي السابق بصفة خاصة .

من هذا المنطلق، تحاول هذه الدراسة مساءلة إشكالية الاستعصاء الديمقراطي، وفشل الدمقرطة في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، باعتبارها إحدى المناطق الجيو سياسية المهمة في الكتلة السوفيتية السابقة، التي انخرطت في مسيرة الانتقال مباشرة بعد الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي سنة 1991. وبالرغم من مرور ثلاثة عقود كاملة على حالة الانتقال في هذه المنطقة، إلا أن الأوضاع السياسية والاقتصادية

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

والاجتماعية ما تزال على حالتها، من استمرار التسلطية السياسية، غياب الحريات الأساسية، انتهاك حقوق الإنسان، الانهيار الاقتصادي، الاضطرابات الاجتماعية، وهشاشة المجتمع المدني.

تأسيسا على ذلك نطرح في هذا السياق سؤالنا البحثي، لاستكناه فشل الانتقال في آسيا الوسطى، والذي مؤداه: **ما هي الأسباب والعوامل التي يعزى إليها فشل الانتقال الديمقراطي واستعصاء الدمقرطة في جمهوريات آسيا الوسطى ما بعد السوفيتية؟.**

اتساقا مع الإجابة على التساؤل المطروح، ووفقا لمنهج التحليل البنيوي، تتوخى هذه الورقة تقديم هيكلية تحليلية من ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: السياق التعريفي والسياسي للانتقال الديمقراطي في آسيا الوسطى.

المحو الثاني: فشل الانتقال في أسيا الوسطى: الدمقرطة المستعصية.

المحور الثالث: الانتقال المتراجع في ظل إكراهات جيوبوليتيكا للمنطقة

المحور الأول: السياق التعريفي والسياسي للانتقال الديمقراطي في آسيا الوسطى

اتساقا مع الإجابة على التساؤل المطروح، تتوخى هذه الورقة تقديم هيكلية تحليلية من ثلاثة محاور أساسية:

أولا- في تيبولوجيا الانتقال الديمقراطي: لا خطية المفهوم:

مثل مصطلح الانتقال transition، كغيره من مصطلحات الدراسات الاجتماعية والسياسة، مفهوما استشكاليا وجدليا، لجهة تحديد دلالته، وسياقات تشكله العلمية والمعرفية. فعلى الرغم من شيوع المصطلح على نحو واسع في الدراسات السياسية المقارنة، وتوظيفه في فيض الدراسات التي عنيت بالتحولات الديمقراطية، وحالات الانتقال في الأنظمة السياسية، إلا أن ثمة صعوبات منهجية وابستيمولوجية تحول دون إيجاد توافق بين الباحثين والأكاديميين حول تقديم تعريف واحد للمفهوم، وتوخي مقاربة موحدة لحالاته المتباينة، إن كان ذلك على مستوى المقاربات النظرية الكلية macropolitque، أو المقاربات الجزئية micropolitique، ومع ذلك، تتفق أغلب مدارس البحث في السياسات المقارنة، على تبني نقطة انطلاق محورية في أية مقاربة ابستيمولوجية لمفهوم الانتقال ؛ مؤداها أنه لا يمكن النظر إلى التحولات الديمقراطية على أنها مسارات خطية لدى كل الدول والمجتمعات والتجارب، وإنما على العكس

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

من ذلك هي مسارات افتراضية غير مؤكدة وغير خطية، فحسب "غييرمو أودونيل girmo odonil، فإنه منذ عام 1986، كانت إحدى السمات الخاصة للتحولات، هي كونها غير مؤكدة بشكل متزايد، فحسب تعبيره، فهي – التحولات- تجبرك على الإبحار في بحار سيئة التخطيط، مليئة بالشعاب المرجانية الخطرة. وإن الاستخدام الماهر للأدوات يضمن، ولكن لا يضمن في الوقت ذاته، النهاية السعيدة لرحلة الانتقال والإبحار تلك[1].

فمن الناحية التاريخية، تدين الدراسات الأكاديمية الأولى حول موضوع الانتقال الديمقراطي، إلى إسهامات الدراسات من أصل أنجلو سكسوني، التي انكبت على تسليط الضوء على المشكلات الخاصة بالديمقراطية بشكل عام، ومشكلات التحول الديمقراطي ما بعد الشيوعية بشكل خاص. مع الإشارة إلى أن دراسة التحولات إلى الديمقراطية كانت موجودة بالفعل كفرع لدراسة العلوم الاجتماعية قبل ذلك، وكان هدفها دراسات وتحليل ديمقراطيات ما بعد الحرب العالمية الثانية، في إيطاليا واليابان وألمانيا الغربية في الخمسينيات، والبرتغال وإسبانيا واليونان في السبعينيات، وأخيراً دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين والبرازيل وأوروغواي وتشيلي وباراغواي) في الثمانينيات. وفقا لموجات التحول الديمقراطي التي عرفتها القارات الثلاثة اروبا وأمريكا اللاتينية وأسيا، كما تقصت تلك الدراسات والأبحاث التي اهتمت بإشكاليات الديمقراطية في العالم[2].

بسبب ظاهرة الانتقال. تمت كتابة العديد من الأدبيات حول الأنظمة الاستبدادية، وأزماتها، فضلاً عن توضيح معالم الطريق إلى التحولات الديمقراطية، مما أدى إلى ولادة علم حقيقي سمي ب "علم الانتقال"«Transitologie» فحسب موريس جودييه Maurice Godlier، فان الانتقال يعرف بانه: تلك الحالة التي يحدد فيها المرء مرحلة فاصلة بين مرحلتين في تطور المجتمع، وهي المرحلة التي يواجه فيها هذا المجتمع المزيد والمزيد من الصعوبات، الداخلية أو الخارجية، تدفع إلى إعادة إنتاج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، التي تقوم على أسس منطق الجدل والتجاذب بين المرحلتين ؛ وتؤدي في نفس الوقت، إلى تشكل علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة، قد تغدوا عنيفة أو أقل عنفا إلى حد ما، وستصبح، بشكل أو بآخر، مدخلا إلى ميلاد مجتمع

جديد بمؤسساته السياسية وقيمه الثقافية ومنظوماته السوسيو إقتصادية[3]. فحسب موريس جودييه Maurice Godlier، فانه: "لتحليل عمليات وفترات الانتقال، يجب أن يواجه المرء نفسه بلحظات محورية من التاريخ، وهي اللحظات التي تصنع أو تلخص أكثر من غيرها ديناميات ذلك التاريخ. على المستوى النظري، يتطلب هذا التحليل حشد جميع تخصصات العلوم الاجتماعية، والتي تجد نفسها بالتالي في مواجهة حدود قدراتها على تفسير التاريخ[4].، وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن مفهوم الانتقال transition موجود أيضا داخل أدبيات الفكر الماركسي نفسه. فبالنسبة لماركس، فان مصطلح الانتقال يتوافق مع الانتقال من مرحلة من التطور التاريخي إلى مرحلة أخرى. ففي ثلاثينيات القرن الماضي، حدث هذا التحول نحو الشيوعية، التي كانت تعتبر بمثابة حتمية نهائية للتاريخ، وقد تطورت هذه الفكرة كثيرًا بمرور الوقت، حيث حدث الانتقال بعد ذلك من الأنظمة الاشتراكية القائمة إلى الأنظمة الديمقراطية والرأسمالية، والأشكال المؤسسية المصاحبة لها. وعلى هذا المعنى، فالتحول الديمقراطي يعيد إحياء فكرة التطور العام لاقتصاد السوق والمؤسسات الرأسمالية ومنظومة القيم الاجتماعية الليبرالية في القرن العشرين[5].

في نهاية القرن العشرين، وفي سياق مختلف تماما، أعاد سقوط الشيوعية، إشكالية الانتقال الديمقراطي إلى صلب النقاشات والسجالات الأكاديمية، حول الدول التي تمر بمرحلة انتقال من الشيوعية إلى الليبرالية، وبسبب هيمنة "الفكرة الديمقراطية". ظهرالتحليل المقارن لتجارب جنوب أوروبا ما بعد عام 1974، وأمريكا اللاتينية في الثمانينيات، ضمن مجموعات اكاديمية وبحثية نظرية توافقية نسبيًا، جعلت من الممكن إضفاء الطابع الرسمي على نموذج التحول، حسب ما سماه صموائيل .ب.هنتنغتون "بالموجة الثالثة من الدمقرطة". كما أسست الأعمال ذات الشهرة العالمية لغيليرمو أودونيل، وفيليب سي شميتير، ولورنس وايتهيد، بدايات علم العبور . Transitologie، حيث تم استخدام فكرة الانتقال من قبل هؤلاء الباحثين لتعريف التغيير السلمي في إسبانيا، إذ سرعان ما أصبح عملهم الجماعي "التحولات من الحكم الاستبدادي: الاستنتاجات المؤقتة حول الديمقراطيات غير المؤكدة" "

Transitions from Authoritarian Rule: Interim Conclusions about Unconfirmed Democracies"، المنشور في عام 1986 مرجعًا في هذا المجال الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى ولادة علم حقيقي يعنى بتقصي ودراسة والبحث في مسائل الديمقراطية ومقتضياتها المؤسسية والسياسية والسيوسو اقتصادية، سمي بعلم العبور أو الانتقال Transitoloigie[6].

بقي ان نشير في سياق التحديد التيبولوجي لمصطلح الانتقال الديمقراطي، إلى إشكالية تعدد الدلالات التي ترد على المصطلح الواحد، دون تمييز حدود ومنطلقات فاصلة بين التوظيف لها في سياق الابحاث، والدراسات التي تعنى بمسألة الديمقراطية. فعلى سبيل المثال تبرز بين الباحثين الاختلافات الدلالية بين مصطلحي الانتقال الديمقراطي transition démocratique والتحول الديمقراطي Transformation démocratique، اللذين يبدوان في الوهلة الأولى بنفس الدلالة والمعنى، بيد أنهما يختلفان سياقيا في التعبير عن مرحلة الدمقرطة وصيرورتها، فهناك تميز واضح بينهما لدى كثير من المفكرين، حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات تعيد العملية برمتها إلى مربع التسلطية أو الشمولية الأول، حيث يكون النظام في هذه المرحلة، ذو طبيعة مختلطة، تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة.[7]

ثانيا- في تيبولوجيا اسيا الوسطى: تجانس الجغرافيا وتنوع الديمغرافيا:

لم تعرف منطقة جغرافية في العالم اختلافا حول تعريفها وتحديدها من الناحية الجغرافية والجيوسياسية مثل منطقة آسيا الوسطى، وذلك بسبب تعدد معايير التعريف التي ساقتها الأدبيات الجيوسياسية المهتمة، ولما انطوت عليه المنطقة من تداخل للمعايير الجغرافية مع المعايير التاريخية والمعايير السياسية. فمنطقة آسيا الوسطى هي مجموعة الدول الإسلامية الخمسة المستقلة عن الاتحاد السوفيتي عام 1991، والتي اتفق على تسميتها بالجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى central asia islamic republic والتي تظم كل من: كازاخستان، أوزباكستان، طاجاكستان، تركمانستان،

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وقيرغيزستان. حيث اتفقت هذه الجمهوريات فيما بينها عام 1993 على اعتماد تسميتها ب " جمهوريات آسيا الوسطى". ومن الناحية الجيو حضارية، تتسم هذه الجمهوريات بخصائص ثقافية وحضارية تميزها عن باقي مناطق قارة آسيا، مشكلة كتلة إقليمية واحدة متجاورة جغرافيا، مما يؤهلها لان تكون كتلة سياسية واحدة. تتقاسم تقاليد ثقافية ودينية واجتماعية متماثلة إلى حد كبير(8).

أما فيما يتصل بالسكان والتركيبة السكانية في آسيا الوسطى، فان الملاحظة الأولى التي يرصدها كل متابع لشؤون المنطقة، هو ضعف التعداد السكاني في المنطقة مقارنة بدول الجوار، فقد بلغ عدد سكان الجمهوريات الإسلامية ما يقارب 70 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2018، وهو عدد يمثل اقل من تعداد إيران الذي يبلغ 78 مليون نسمة، وكذلك اقل من عدد سكان تركيا ب 1.5 مرة، أما بالنسبة للصين الجار الشرقي الأكبر للمنطقة، فعدد سكانها اكبر ب 23 مرة من عدد سكان آسيا الوسطى .أما روسيا الأخ الأكبر للجمهوريات الإسلامية بتعبير الأدبيات الجيوسياسية، فهي تحصي تعداد سكاني يزيد عن سكان المنطقة بـ 4 مرات، ان هذه الأرقام تبين لنا ان منطقة آسيا الوسطى يمكن توصيها بالمنطقة الفارغة في محيط ممتلئ(9).

بالنسبة إلى التركيبة الديمغرافية، تبدو جمهوريات آسيا الوسطى، فسيفساء عرقية ودينية ولغوية غاية في التركيب والتعقيد، حيث تختلط وتتداخل فيها القوميات والاثنيات بشكل كبير، وتتوزع هذه الاثنيات داخل الجمهوريات بنسب متفاوتة. فمن الناحية الدينية، تعد الغالبية العظمى من السكان مسلمون على المذهب السني مع أقليات شيعية ويهودية ومسيحية تتوزع على كل الجمهوريات الإسلامية الخمسة، كما تتميز المنطقة بالتعدد اللغوي واللساني الذي يطغى عليه اللسان التركي والفارسي، مع أقلية تتكلم الروسية وبعض اللغات المحلية، يبدو التوصيف الديمغرافي للمنطقة غير متجانس، وهو ما يشكل عاملا مساعدا على فهم الاتجاهات السياسية والديناميات الاجتماعية والثقافية في مقاربتنا لفشل التحول الديمقراطي في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى(10).

ثالثًا- الانتقال المضطرب: ميلاد الانظمة الهجينة في اسيا الوسطى:

عرفت آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أو ما بعد الاستقلال منذ العام 1991 نمطا من التحولات السياسية والاقتصادية والجيوسياسية، عرفت في الأدبيات الراصدة للانتقال ب" الانتقال الثلاثي في آسيا الوسطى"، وكان مدار عملية الانتقال حول تفكيك الإرث الشيوعي والسوفيتي في الاقتصاد والسياسة والثقافة، كمقدمة للولوج إلى تبني النمط الليبرالي الحر، اتساقا مع موجة التحولات التي شهدتها مختلف دول الكتلة الاشتراكية منذ اعلن الرئيس السوفيتي الأسبق عن برنامجي الغلاسنوست والبريسترويكا لإصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية في الاتحاد السوفيتي منذ سنة 1985(*).

وقد استعمل مصطلح الانتقال- كما سبقت الإشارة إليه - كتوصيف للتحولات التي عصفت بالكثير من الدول مع انهيار المعسكر الشرقي وتفكك الاشتراكية، فالعملية التي صاحبت تخلي هذه الدول عن نمط التسيير الاشتراكي في السياسة والاقتصاد والثقافة، وسعيها للولوج إلى النظام الرأسمالي، وتبني قيم الحرية وحقوق الإنسان وقوانين السوق الحر أطلق عليها مرحلة الانتقال.transitions وجمهوريات آسيا الوسطى لم تكن في منأى عن تلك التحولات، فشهدت المنطقة عملية انتقال من ثلاثة مستويات أساسية(11):

المستوى الأول: الانتقال السياسي باعتباره يمثل خروجا عن نمط الحكم السوفيتي بهدف إعادة بناء السيادة والدولة- الأمة، وبصدد تقييم حالة الانتقال السياسي، تجدر الإشارة إلى انه، وبالنظر إلى كون مجموعة دول آسيا الوسطى دولا حديثة العهد بالاستقلال، فان الانتقال السياسي لم يعبر حقيقة عن قطيعة فعلية مع الموروث السوفيتي لأنظمة الحكم، الأمر الذي جعل منه انتقالا صعبا وهشا، ولم يكن بالضرورة يعني انتقالا من الشمولية إلى الديمقراطية le passage du totalitarisme a la démocratie، بقدر ما مثل عملية انتقال من الشمولية إلى التسلطية le passage du totalitarisme a la autoritarisme، وهذا ما سمح للأنظمة والنخب الحاكمة من إبعاد الديمقراطية من خطط البناء السياسي الجديد. وعدم الالتفات إلى متطلبات الإصلاح الداخلية، فالانتقال السياسي - كما سبقت الإشارة- مر من النظام الشمولي إلى

النظام التسلطي، وأعاد إنتاج سمات السوفيتية في كل القطاعات، كالبيروقراطية المعوقة والخانقة، وقمع المعارضة السياسية بالقوة (أحداث أوزباكستان) والرئاسة مدى الحياة[12].

المستوى الثاني: يشير إلى الانتقال الاقتصادي، حيث مثلت محاولة الانتقال الاقتصادي في بيئة تعد من أفقر المناطق، واحدة من أصعب محاولات الانتقال في العالم من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، بسبب غياب استراتيجية واضحة للانتقال . فالشروط الموضوعية والهيكلية للانتقال الاقتصادي لم تتوفر في بيئة اقتصادية ما تزال رهينة لأنماط الإدارة الاشتراكية الموروثة عن الحقبة السوفيتية، إذ لا تزال الدولة المركزية هي اللاعب الأساسي في إدارة الاقتصاد، الأمر الذي صعب من اندماج الاقتصاديات المحلية في الاقتصاد العالمي، وأعاقها عن التكيف مع ضرورات الانفتاح الاقتصادي، ومتطلبات إخضاعه لآليات الليبرالية وميكانيزمات السوق الحرة، خاصة مع استمرار نمط الإنتاج التقليدي، الذي يعتمد على الزراعة واستخراج المواد الأولية، التي تبقي على هيكل الاقتصاد الريعي الذي تسيطر عليه النخب الحاكمة، وتعمل على توزيع عوائده بما يبقي سيطرتها السياسية على الحكم[13].

المستوى الثالث: الانتقال الجيوبوليتيكي: لقد أفضى اختفاء نظام الحرب الباردة إلى نتائج مهمة على صعيد منطقة آسيا الوسطى، حيث سمح بإعادة بعث REEMERGENCE للمنطقة على الخريطة العالمية، وهي التي كانت غائبة عن التفاعلات الدولية لفترة طويلة بسبب الاحتلال السوفيتي لها، فمنذ عام 1991، عادت المنطقة إلى صلب التحولات الجيو سياسية والجيو استراتيجية العالمية، ويعود ذلك إلى الأهمية الجيوسياسية التي انطوت عليها المنطقة بوصفها تتموضع ضمن منطقة قلب العالم Heart land، وكونها تمثل جسر اتصال بين آسيا وأوروبا، فرض ذلك توصيفا جيوسياسيا دفع بها إلى مركز الديناميات المنبثقة عن إعادة ترتيب المناطق المهمة استراتجيا في لعبة التنافس الدولي للسيطرة والهيمنة بين القوى العالمية، أدخلت هذه الديناميات منطقة أسيا الوسطى في سياق استقطاب دولي شديد، كان له تأثير بالغ على صيرورة الانتقال بمستوياته السياسية والاقتصادية، كما حال دون تحقيق أهداف التحول والانتقال بشعوب آسيا الوسطى إلى آفاق الديمقراطية والاستقرار[14].

المحور الثاني: فشل الانتقال في أسيا الوسطى: مقاربة في الدمقرطة المستعصية

على الرغم من كثافة التأثيرات التي ولدتها تحولات عقد الثمانينيات على مختلف دول الانتقال الديمقراطي في الفضاء السوفياتي السابق، فيما سماه صمويل هنتنغتون Hintington samaul بالموجة الثالثة للديمقراطية، إلا أن الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، كانت ادني الدول تأثرا بتلك التحولات لجهة الانتقال السياسي ودمقرطة المجال العام .وهو ما أفضى إلى إجهاض أية آمال في العبور إلى الديمقراطية، وتوطينها مجتمعيا ومؤسساتيا، وقد تنوعت وتباينت الدراسات، واستفاضت المناقشات حول تفكيك العوامل، وتحديد الأسباب الكامنة وراء ذلك، فهناك من يعزوا استعصاء عملية الانتقال، إلى عدم رغبة النخب الحاكمة الوريثة للحقبة السوفيتية في مباشرة عملية تحول ديمقراطي حقيقية، إضافة إلى معطيات البيئة الداخلية التي تزخر بكوابح سوسيو ثقافية، وسوسيو اقتصادية، يصعب معها إحلال الثقافة الديمقراطية عمليا وسلوكيا في هذه المجتمعات. كما أن عوامل البيئة الدولية لها بالغ الأثر على اتجاهات التحولات الداخلية في الجمهوريات الإسلامية فما يرتبط بالديمقراطية وتمكينها.

أولا- زخم البريسترويكا وميلاد حركات الدمقرطة في آسيا الوسطى:

يؤكد عديد المحللين والراصدين لمجريات الانتقال الديمقراطي في جمهوريات آسيا الوسطى، أن هذه الأخيرة، قد شرعت فعليا في عمليات دمقرطة داخلية، بفعل الدعم الغربي الجزئي للحركات الديمقراطية الداخلية التي ظهرت من جراء سياسة الغلاسنوست والبريسترويكا، والتي أعلن عنها الرئيس السوفيتي مخائيل غورباتشوف قبل لحظة الانهيار العظيم للمعسكر الشيوعي. وتجلى بعضها بشكل واضح إلى حد ما، في نهاية الثمانينيات كنتيجة مباشرة لسياسات للانفتاح التي أبدتها موسكو تجاه الحركات الديمقراطية، التي ظهرت داخل دول الكتلة الشيوعية مع منتصف عقد الثمانينيات.

ومع اتساع وانتشار هذه الحركات الداخلية، تجلت المحاولات الأولى للتحول الداخلي في جمهوريات آسيا الوسطى، من خلال تشكيل الأحزاب السياسية القومية منذ نهاية عام 1988، وتشجيع عديد المظاهرات، والفعاليات الثقافية والإعلامية،

والمنشورات الصحفية، التي تروج للثقافات المحلية والهويات الوطنية، وإدانة المشكلات الاقتصادية والبيئية، ومعارضة احتكار الحياة السياسية من قبل الحزب الشيوعي الواحد. والتي أدت في نهاية المطاف في عام 1989، إلى اعتماد قوانين بشأن اللغات الوطنية للجمهوريات آسيا الوسطى، لتحل محل اللغة الروسية التي فرضتها سياسيات الترويس القسرية إبان عقود طويلة من السيطرة السوفيتية على جمهوريات أسيا الوسطى(15).

ثانيا- النخب السياسية ومأزق استمرار التسلطية السياسية:

في مواجهة الصمود الاستبدادي لجمهوريات آسيا الوسطى الخمس، وفشل عملية الانتقال، كان مدار الأسئلة من قبل المتابعين ؛ حول لماذا لم تولد هذه السابقة زخمًا للديمقراطية كما هو الحال في بلدان رابطة الدول المستقلة الأخرى وأوروبا الشرقية؟. أفضت تلك النقاشات، إلى إرجاع ذلك إلى حالة التعقد التي تنطوي عليها الخصوصيات السياسية والثقافية لهذه الدول، والتي كانت من اكبر الكوابح والعوائق التي وقفت سدا منيعا أمام موجة التحول الديمقراطي الداخلي في هذه الدول، فحسب أنطوان بيسون Antoine Buisson في دراسته حول: "الديمقرطة المستحيلة في آسيا الوسطى la démocratisation impossible"، فان فشل الدمقرطة الداخلية في هذه الجمهوريات، نعثر عليها في سياسات واستراتيجيات القادة في مطلع التسعينيات، ومدى استجابتهم لمتطلبات السياق الدولي في ذلك الوقت (التأثيرات الخارجية)، وأيضًا في عوامل منهجية أكثر جوهرية تدفع إلى التشكيك بعمق في رغبتهم في "عملية الدمقرطة الذاتية". فالنخب السياسية الحاكمة في الجمهوريات الإسلامية، لم يكن لها أي دور يذكر في سبيل استقلال بلدانها. وبالتالي، يفتقر هؤلاء إلى التجربة القومية الحقيقية لنظرائهم في دول البلطيق، القوقاز، أوكرانيا، وأوروبا الشرقية. ومنعهم ذلك من خلق زخم شعبي لـ "نهاية الإمبراطورية، والإسهام في الفكاك من الأسر السوفياتي الطويل "، كما أنهم أهدروا فرصة الاستفادة من عهد الانفتاح الذي أعلن عنه غورباتشوف، والذي كان من شأنه أن يتوجهم أبطالا قوميين لدى شعوبهم، وآباء مؤسسين للديمقراطية الداخلية في بلدانهم . بل على العكس من ذلك، سعوا بكل الوسائل للبقاء في السلطة بعد فشل انقلاب أوت/ أغسطس 1991، واختاروا بدلا من

ذلك، إقتفاء النهج الستاليني في القمع والسيطرة على السلطة، متبعين استراتيجية انطوت على ثلاث مراحل[16]:

-استعادة الموضوعات القومية (الهوية، اللغة، الدين، المشكلات الاقتصادية والبيئية) التي صاغتها الحركات الشابة والأحزاب البديلة.

-تنظيم انتخابات رئاسية في أعقاب إعلانات الاستقلال لاكتساب الشرعية الشعبية والدولية، بما يوحي بتكريس ديمقراطية الواجهة.

- الارتداد السريع عن متطلبات الدمقرطة الداخلية، عن طريق غلق أقواس الانفتاح والتغيير التي فتحتها بيريسترويكا غورباتشوف .

و عليه، فقد نجحت تقريبا هذه الاستراتيجية في كل دول آسيا الوسطى، باستثناء جمهورية طاجيكستان، التي غرقت في أيار/ مايو 1992 في حرب اهلية، وفي صراع مرير على السلطة بين القوميين الشيوعيين والديمقراطيين الإسلاميين . أما في قيرغيزستان، فتم إجراء انتخابات رئاسية على النمط السوفياتي أوصلت "عسكر أكاييف" للرئاسة في أكتوبر 1991، ورغم وعوده بالتأسيس لتحول ديمقراطي حقيقي، إلا انه اخل بكل ذلك، وأصبح أكثر تشبثا بالسلطة منذ سنة 1995 . ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، أن بدايات الصراع بين النخب على السلطة في دول آسيا الوسطى -كأحد العوامل الرئيسة في إجهاض مسيرة التحول الديمقراطي - لا يعود إلى نهاية عام 1991 فحسب، بل له امتدادات تاريخية، ترجع بداياتها إلى منتصف السبعينيات، مما كرس استمرار الأنظمة الاستبدادية التسلطية بميراثها السوفيتي، وحال دون تحقيق انتقال ديمقراطي في الجمهوريات الإسلامية.

ثالثا- منطق الانظمة المقيدة في السيطرة عبر الائتلاف المهيمن:

يجادل المهتمون بأدبيات الانتقال السياسي والتحول الديمقراطي في دول آسيا الوسطى، وبالنظر إلى بنية أنظمتها السياسية وتشكلها التاريخي، بأننا يمكن إدرجها ضمن طيف الأنظمة السياسية المقيدة بمختلف تنويعاتها، الموزعة ما بين أنظمة مقيدة هشة في كل من جمهوريتي قيرغيزستان وطاجاكيستان، ونظام مقيد أساسي في تركمانستان وأوزباكستان، ونظام مقيد ناظج في كازاخستان. فالأنظمة المقيدة - limited orders حسب " دوغلاس سي نورث، وزملائه في دراستهم الموسومة: "في ظل

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

العنف: السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية "in the shadow of violence, politics, economics, and the problems of develompment"- تتميز بمنطق خاص بها من حيث طبيعة المؤسسات الاقتصادية، والسياسية، والقدرة على العنف، فالأنظمة المقيدة ؛ هي نوع الأنظمة التي لا تقيم فصلا مؤسسيا بين المؤسسات الاقتصادية، والسياسية، كما أن كل المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة، مرتبطة مع ائتلاف مهيمن تشكله السلطة الحاكمة، أما المؤسسات السياسية ؛ فهي تخضع لسيطرة الدولة، التي تكون على سبيل المثال دولة الحزب الواحد، أو نظاما ديكتاتوريا . وتكون أحزاب المعارضة تحت التهديد الدائم، أما العملية الديمقراطية فهي متعثرة، وتكون تحت تحدي البنى السياسية والاقتصادية المهيمنة، وفيما يتصل بموضوع القدرة على العنف، فان طيف الأنظمة المقيدة سواء كانت هشة، أساسية، أو ناضجة، تمتلك القدرة على إنتاج العنف وإدارته والتحكم فيه، عن طريق استخدام أعضاء الائتلاف المهيمن في ذلك[17].

و بالنظر إلى الإطار المفاهيمي الخاص بدراسة: سي نورث دوغلاس وزملائه، فان منطق الأنظمة المقيدة بأطيافها الثلاثة، يتجلى بشكل أكثر وضوحا في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى المنتمية إلى فضاء دول اتحاد الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي، ويعتبر احد أقوى التبريرات المقدمة تماسكا، لمقاربة إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في تلك الجمهوريات.

وبالاستناد على ذلك، يبدو ظهور أنظمة سياسية ديمقراطية في آسيا الوسطى أمرا بعيد المنال، إن لم يكن مستحيلاً، من خلال المقارنة التاريخية، فالأنظمة الحالية في آسيا الوسطى لا تلبي متطلبات "الحكومة الجيدة"، لتركيزها بشكل كلي في سياساتها على الحفاظ على الوضع السياسي والاقتصادي الراهن، ولذلك لم يتمكن القادة من معالجة التحديات الرئيسية التي يفرضها الاستقلال بشكل كامل. ولا تزال دولهم بعيدة عن استخدام كامل طاقتها (خاصة في طاجاكستان وقيرغيزستان وتركمانستان). وبطريقة غير متوازنة، فمعظمها تعتمد إلى استغلال الموارد الطبيعية (كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان)، وعلى الزراعة الأحادية (طاجاكستان، تركمانيستان، أوزبكستان) التي تلحق أضرارًا بيئية دون توفير فرص عمل كافية

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

لعدد متزايد من السكان. فهذه الاقتصاديات تعمل على إنتاج الريوع، ومن ثم إعادة توزيعها وتدويرها سياسيا، ومن خلالها تتحكم في كل الديناميكات السياسية عبر تقييد قدرة الجماعات المحلية على تشكيل التنظيمات السياسية والاقتصادية المعارضة للنخب الحاكمة[18].

رابعا- الضعف التاريخي للمجتمع المدني وسيطرة البنى التقليدية:

يعد مفهوم المجتمع المدني، كما تطور في الغرب، احد المقاربات المهمة في الدراسات التي تعنى بحالة التحول والانتقال الديمقراطي في العالم، باعتباره رافعة اجتماعية للديمقراطية في الدول التي يحظى فيها المجتمع المدني بمأسسة واسعة وتجذر حقيقي، خاصة بمفهومه الغرامشي ؛ باعتباره فضاء لتنافس إيديولوجي مواز للمجتمع السياسي المسيطر عبر الدولة. ومن هنا، فالمجتمع المدني بهذا التوصيف يعتبر فضاء للهيمنة الثقافية، التي تمارسها مجموعة التنظيمات التي تدعي أنها خاصة، مثل النقابات والمدارس، دور العبادة، والهيئات الثقافية المختلفة، لتغدوا هذه الهيمنة الثقافية وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية في مقابل السلطة السياسية المهيمنة، ما يجعل لمؤسسات المجتمع المدني قوة تأثير في التوجهات السياسية للسلطة[19].

من هذا المنظور، فالمجتمع المدني بالمفهوم السابق ذكره، لا يكاد يلمس له وجود في مجتمعات وفي جمهوريات آسيا الوسطى. وأصبح من الضروري التأكيد على الضعف التاريخي والمؤسسي له، والذي تفاقم بسب عدم اهتمام السكان بالعمل السياسي، فضلا على انتهاج الأنظمة الحاكمة في آسيا الوسطى لسياسات قمع واسعة تجاه النخب البديلة، والحركات الاجتماعية والسياسية المعارضة . فإذا كانت أية عملية داخلية لإرساء الديمقراطية تتطلب التزامًا من جانب قطاعات كبيرة من السكان (والنخب) ضمن شروط إنتاج التحول الديمقراطي، ودور مؤسسات المجتمع المدني في ذلك، ففي آسيا الوسطى، فإلى جانب مشكلة عدم وجود مجتمع مدني حقيقي لاعتبارات تاريخية، نجد أن مجتمعات آسيا الوسطى تقوم على مجموعات تقليدية ممثلة في العائلات الممتدة، وشبكات القرابة، والمجتمعات الدينية، التي ليس مقدرا لها أن تلعب أي دور سياسي في الدفع بحالة التحول الديمقراطي، يحاجج انطوان Antoine Buisson، "أن السخرية والاغتراب الموروثين عن الحقبة السوفييتية فرضت

عوائق أمام العمل الجماعي، ومنعت الجمعيات التطوعية من ترسيخ جذورها. لذلك فإن الشعور بالمسؤولية المدنية والالتزام العام والمبادرة الجماعية ليس حاضرًا بشكل كبير في التمثيلات الشعبية"[20].

وقد انسحبت هشاشة المجتمع المدني في الجمهوريات الإسلامية، على غياب أية تأثير للحركات الاجتماعية البديلة للنخب الحاكمة في جمهوريات آسيا الوسطى في التأسيس للانتقال الديمقراطي، فبالرجوع إلى أدبيات النظريات الاجتماعية، التي ترجع نشأة الحركات الاجتماعية بالتعريف الذي قدمه لها "بول ويلكينسون paul wilkinson في مؤلفه حول الحركة الاجتماعية الصادر عام 1971، بأنها "جمعيات مقصودة لإحداث تغيير في أي اتجاه وبأية وسيلة، ويتعين أن تتضمن حدا أدنى من التنظيم"[21]، نلمس غيابها التام في الفضاء السوسيو اقتصادي في مجتمعات آسيا الوسطى، الأمر الذي انعكس على اختلال التوازن بين الدولة والمجتمع المدني، ونشوء أزمة الديمقراطية نتيجة تعثر الدولة في أداء دورها، وهيمنتها المتزايدة على المجتمع المدني[22]، ففي مجتمعات آسيا الوسطى، لا تمارس الحركات الاجتماعية أية تأثيرات في سبيل تغيير القيم السياسية السائدة لدى النخب الحاكمة، ويرجع السبب الرئيس في ذلك، إلى غياب الطبقة الوسطى في هذه الدول، وتآكلها نتيجة لضعف التنمية الاقتصادية، وانتشار الفقر، وسيطرة الدولة على مفاصل الاقتصاد، فغالبًا ما تفترض المنظمات الدولية أن الملكية الخاصة وظهور طبقة وسطى، تحت تأثير التنمية الاقتصادية، هي شرط للاستقرار الاجتماعي والدمقرطة . لكن في آسيا الوسطى، تعاني الطبقة الوسطى من هشاشة بالغة وضعف مستمر، وفي الغالب هي مكونة من معلمين وأطباء ومهندسين (يعتمدون على الدولة مالياً)، وأصحاب المشاريع الصغيرة والتجاريعتمدون على السلطات المحلية والمركزية، ومن ثم فإن وضعهم غير مستقر بسب استفحال، واستمرار الأزمات الاقتصادية منذ سنة 1991، كذلك سعي الأنظمة الحاكمة (تركمانستان وأوزبكستان) إلى منع ظهور نخب اقتصادية قد تدفع إلى ظهور نخب سياسية بديلة[23].

المحور الثالث: الانتقال المتراجع في ظل الاستقطاب الجيوبوليتكي للمنطقة

كشفت موجات الانتقال نحو الديمقراطية في مختلف مناطق العالم، عن مدى تأثير وأهمية العوامل الخارجية في هذه العملية باختلاف درجاتها؛ حيث تشير الدراسات المقارنة لأدبيات الانتقال الديمقراطي، إلى انه بالرغم من كونه – الانتقال الديمقراطي- عملية داخلية بالدرجة الأولى، بيد أنه لعوامل ومتغيرات البيئة الدولية دورا محوريا لا يمكن إهمال تأثيرها في الصيرورة الديمقراطية الداخلية . وعلى هذا الأساس، اهتمت الدراسات السياسية المقارنة، بتحليل دور العوامل الخارجية في تحفيز أو تثبيط الانتقال الديمقراطي، وربطه بسياقات جيو أمنية، جيو اقتصادية، وجيو سياسية للبيئات الإقليمية والدولية . والمقصود بالعوامل الخارجية ؛ الضغوط الدولية النابعة من خارج بيئة النظام السياسي إقليمياً ودولياً، والتي تؤدي دوراً بارزاً في تحفيز ودعم حالات الانتقال، أو تثبيط وإفشال مسيرة التحول الديمقراطي، خاصة في المناطق التي تقع في دائرة المجال الحيوي للمصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، فيؤدي ذلك إلى خلق حالة من الاستقطاب ينتج عنها تأثيرات جيوسياسية، تؤثر على التحولات السياسية الداخلية للدول، وأولويات النخب الحاكمة فيها[24].

بالعودة إلى مسيرة الانتقال الديمقراطي في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى من منظور المقاربة الجيوبوليتيكة، فقد تعرضت العملية برمتها إلى انتكاسة أدت إلى فشل تجسيد الديمقراطية، وإعادة بناء النخب السياسية وفقا للمعايير الديمقراطية عقب إعلان استقلال الجمهوريات سنة 1991، بسب الدور الذي لعبته عوامل البيئة الخارجية في تقويض عملية الانتقال الديمقراطي، ووقوع المنطقة في لعبة التنافس الجيوبوليتيكي الدولي، وتضارب المصالح بين اللاعبين الجيواستراتيجين المتدخلين في شؤوون منطقة آسيا الوسطى بعد صعودها الاستراتيجي، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، إيران، وتركيا، وغيرها من القوى التي رسمت استراتيجيات مختلفة للتدخل والتأثير على الأوضاع الداخلية في المنطقة بما يستجيب لمصالحها الوطنية، خاصة حول رهانات أمن الطاقة حول اللعبة الكبرى الجديدة في اسيا الوسطى The new great game in central asia[25].

فبالرغم من الانتقادات المتكررة لدول آسيا الوسطى بسبب عدم تقدم مسار الدمقرطة، وفشل إحلال القيم الديمقراطية التي يدعمها الغرب، وهشاشة آليات السوق الحرة التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، بسبب عوامل البيئة الداخلية التي سبقت الإشارة إليها فيما تقدم، إلا أن هذه الأخيرة- عوامل البيئة الداخلية - ؛ ليست هي السبب الوحيد في استعصاء الانتقال الديمقراطي في آسيا الوسطى، إذ مثلت سياسات التدخل من قبل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية للجمهوريات الإسلامية، معوقات كبرى للانتقال الديمقراطي، فهناك اعتراف خارجي متزايد بالمنطقة كساحة مهمة في لعبة التنافس الجيوبوليتيكي على مخزون الطاقة العالمي في قلب قارة آسيا، وكأحد روافد امن الطاقة الصيني، وكمسرح للنفوذ الروسي، وكمنطقة تدخل جيو امني أمريكي في إطار الصراع الجيو استراتيجي العالمي على مناطق النفوذ وعلى المناطق المفتاحية جيوسياسيا في استراتيجيات القوى الكبرى للهيمنة السياسة الدولية[26].

لقد أدى هذا التنافس الدولي الشديد على المنطقة، بالقوى الخارجية إلى تغليب مصالحها الجيوسياسية وتنفيذ استراتجيات كان لها بالغ التأثير على الأوضاع الداخلية في دول المنطقة. عبر فرض إملاءاتها وشروطها على دول المنطقة، مما أدى إلى إدراك النخب والأنظمة الحاكمة، إلى استغلال هذه الإملاءات، وتوظيفها لفائدتها الشخصية، وبقاء أنظمة حكمها، وبالنتيجة، اعتبرت مفاهيم أساسية عديدة، كحكم القانون والمشاركة في الحكم، والشفافية في الصفقات التجارية والمعاملات الاقتصادية، أمورا ثانوية يمكن الاستغناء عنها لحماية المصلحة الوطنية . فلو حللنا ممارسات وسياسيات كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، وروسيا على حده، لوجدنا أن كل دولة كانت تسعى إلى تحقيق أجندتها وتنفيذ استراتيجيتها، ولو على حساب استمرار الأوضاع القائمة في جمهوريات آسيا الوسطى على حالها، فمن خلال فحص الاستراتيجيتين الروسية والصينية في المنطقة، فانه يتبين لنا سعي الدولتين إلى إبقاء الأوضاع السياسة على حالها . فمن خلال سياستهما الراميتين إلى تعزيز نفوذهما الإقليمي، ساهمت روسيا والصين في استمرار الوضع السياسي القائم من خلال الصفقات التجارية والاقتصادية، والحفاظ على أنظمة الحكم، وحكومات

الظل القائمة بشموليتها وسلطويتها، مما أدى إلى فشل كل محاولات إحلال الديمقراطية وقيمها في الجمهوريات الإسلامية، كذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، التي رفعت شعار فرض الديمقراطية في العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فسياستها في آسيا الوسطى تركت آثارا مماثلة للسياسيتين الروسية والصينية، فالتوجه الأميركي للمنطقة المدفوع جيو استراتيجيا بالأولويات الأمنية والعسكرية، كان قد أدى إلى مزيد من عسكرة المنطقة، مما ساهم في بقاء مسار الديمقراطية على حاله من الفشل والتراجع، فقد أهملت واشنطن آليات السوق التي يحترمها الغرب وتغاضت عن القيم الديمقراطية التي يدعو إليها، من أجل ضمان أولويات سياستها الخارجية لفترة ما بعد الحرب الباردة في بعدها الجيو استراتيجي في اسيا الوسطى، وفي كثير من المناطق العالمية المستهدفة باستراتيجية الهيمنة الامريكية[27].

خاتمة:

حاولت هذه الورقة مناقشة حالة الاستعصاء الديمقراطي وفشل عملية الانتقال الديمقراطي في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، واستعرضت مجمل العوامل الكامنة وراء حالة الديمقراطية المستعصية والدمقرطة المؤجلة في هذه المنطقة، وقد انتظمت بين عوامل البيئتين الداخلية والخارجية .

ففي الجانب الأول أدت العوامل الهيكلية في البيئة الداخلية ؛ من ضعف وهشاشة تنظيمات المجتمع المدني، واضمحلال الطبقات الوسطى، وغياب التنمية الاقتصادية، فضلا على سيطرة واستمرار النخب السياسية الحاكمة بتقاليد حكم موروثة عن الحقبة السوفيتية الطويلة في الاستبداد والتسلطية السياسية، وقمع المعارضة والتضييق عليها، وإقصاء النخب البديلة كما أن خضوع مجتمعات آسيا الوسطى لسيطرة البنى السوسيو اقتصادية التقليدية شكلت بيئة غير ملائمة لاستنبات الديمقراطية بشروطها التاريخية كما تطورت في المجتمعات الغربية، كل هذه الاعتبارات التي ناقشتها هذه الورقة ساهمت في انتكاسة الانتقال إلى الديمقراطية، التي بشرت بها موجة التحولات بموجة رابعة للديمقراطية في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

ومن جانب آخر، تعرضت الورقة لمناقشة عوامل البيئة الخارجية، بوصفها إحدى الأسباب العميقة المعيقة لعملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة، بالنظر إلى الاستقطاب الخارجي القوي ووقعت تحت تأثيره منطقة آسيا الوسطى، والذي أفضى إلى تدخل من قبل القوى الكبرى الدولية والإقليمية في شؤونها الداخلية، مع معطى الصعود الاستراتيجي، والأهمية الجيوبوليتكية للمنطقة في معادلة الصراع والتنافس من أجل السيطرة والهيمنة على المناطق الحيوية في العالم، الذي حفلت به أدبيات الدراسات الجيوبوليتيكة والعلاقات الدولية غداة نهاية الحرب الباردة . ولعل إطلاق تسمية اللعبة الكبرى الجديدة في آسيا الوسطىthe new great game in central asia، دليل بين على حالة التنافس والصراع بين اللاعبين الدوليين من اجل السيطرة على المنطقة وإخضاعها لمنطق المصالح الجيوسياسية، الأمر الذي انعكس بالسلب على الاتجاهات السياسية الداخلية، التي منحت الأولوية لاستمرار منطق المصالح على حساب التوجهات نحو التغيير والديمقراطية .

وفي الخير يجدر التنويه، إلى أن المنطقة وكغيرها من مناطق العالم الإسلامي، تبدو فيها حالة الدمقرطة مؤجلة ومستعصية بسب حالة الاستقطاب الخارجي التي تخضع لها بسب ثلاثية الجغرافية، الدين والنفط.

الهوامش والمراجع:

(1)- Dorina MARIA OFRIM, La Romanie postcommuniste au prisme des théories de la transition démocratique, Université MONTESQUIEU Bordeaux IV, Ecole Doctorale de Droit (ED 41) France, Décembre, 2012, p. 32.

(2)- إن تعبير موجات الديمقراطية استعمل بشكل واسع في دراسات التحول الديمقراطي في السياسة المقارنة، ولعل اشهر من استعمل هذا المصطلح هو الاستاذ صامويل هنتنغتون في كتابه ذائع الصيت: الموجة الثالثة: الدمقرطة في أواخر القرن العشرين. لمزيد من التفاصيل انظر:

- Samuel P. HUNTINGTON, The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, London: University of Oklahoma press, 1993.

(3)- Dorina MARIA OFRIM, Op. Cit., p. 30.

(4)- Idem.

(5)- Ibid., p. 31.

(6)- Idem.

(7)- راجع في هذا الصدد: تيموثي ميتشل، الديمقراطية والدولة في العالم العربي، ترجمة: بشير السباعي، القاهرة: مكتبة الأسرة، ط1، 2005.

(8)- محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى، في: اسيا والتحولات العالمية، القاهرة: مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، ط1، 1998، ص، 314.

(9)- Mohammad reza DJALAL et Thierry KELLENER, Géopolitique de la nouvelle Asie centrale de l'URSS après 11 Septembre, Puf, 4ème édition, paris 2006, P 32.

(10)- Ibid., 33.

(*)- عند وصول مخائيل غورباتشوف إلى السلطة في سنة 1985، أطلق سياسة الغلاسنوست التي ترجمت إلى الانجليزية ب الانفتاح، والبريسترويكا التي ترجمت إلى إعادة الهيكلة، والتي كان الهدف منها مباشرة سياسة إصلاحية لوقف الانهيار المتسارع في الاقتصاد السوفيتي تجنبا للانهيار الشامل في المنظومة السوفياتية، ولكن هذه السياسات حسب المؤرخين جاءت متأخرة ولم تستطع توقيف التصدع الكبير في الاتحاد السوفيتي، وأفضت في نهاية المطاف إلى تفكك المعسكر الاشتراكي وانهيار الكتلة الشرقية واختفائها من مسرح الأحداث الدولية .

(11)- Mohammad reza Djalali et Thierry kellener .opcit.p.53.

(12)- فريديريك ستار، البيئة الأمنية في آسيا الوسطى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الامارات38، الطبعة الأولى، 1996، ص8.

(13)- Mohammad reza Djalali et Thierry kellener .opcit.p.60.

(14)- Ibid., 71.

(15)- Antoine Buisson. Une démocratisation impossible en Asie Centrale ?, Lien: http://www.institut-gouvernance.org/fr/analyse/fiche-analyse-228.html.2006, Consulté, le 21 Août 2020, à 06h: 10mn.

(16)- Idem.

(17)- في الدراسة الموسومة ب: في ظل العنف قدم دوغلاس سي نورث وزملاؤه، بتوظيف مصطلحات جديدة مستقاة من الديناميات الاجتماعية والسلطوية والتاريخية لتشكل السلطة، وبناء الأنظمة السياسية، وقدما إطارا نظريا قيما ومتماسكا لمقاربة إشكالية فشل التنمية وتوطين الديمقراطية في دول العالم الثالث، راجع، دوغلاس .سي.نورث، وآخرون، في ظل العنف: السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية، ترجمة: كمال المصري، القاهرة: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب: سلسلة عالم المعرفة، ط1، 2016.

(18)- دوغلاس، سي- نورث، واخرون، ص، 20

(19)- سوزى رشاد، الحركات الاجتماعية كمحرك للتحول الديمقراطي والتغيير السياسي: تطبيق على الحالة المصرية ثورة 25 يناير، في باكينام الشرقاوي، يا سين أقطاي واحمد اويصال، المجتمع المدني والتحولات في الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر العربي التركي الثاني للعلوم الاجتماعية، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، الطبعة الاولى، 2013: ، 2013، ص 64..

(20)- Antoine Buisson. Op. Cit.

(21)- نهاد احمد مكرم، المنظمات غير الحكومية كفاعل في العلاقات الدولية " دور المجتمع المدني"، في: باكينام الشرقاوي، يا سين أقطاي واحمد اويصال، المجتمع المدني والتحولات في الشرق

الأوسط: أعمال المؤتمرالعربي التركي الثاني للعلوم الاجتماعية، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوارالثقافات، ط1، 2013، ص25.

(22)- Antoine Buisson. Op. Cit.

(23)- شريف طه. الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والأشكال، نفمبر 2019، في الموقع الاليكتروني:

ttps: //eipss-eg.org

تاريخ الاطلاع: 21 أوت 2020، الساعة 06: 30.

(24)- Antoine Buisson. Op. Cit.

(25)- Regis. GENTE. Du coucas a l asie central.grand jeu autour du petrole et du gaz. Le monde diplomqtique.paris.juin2007.p.18.

(26)- تامارا مكرينكو آسيا الوسطى: مسرحٌ للصراع على النفوذ والتنافس السياسي والاقتصادي، مجلة الناتو، في الموقع الاليكتروني:

https://www.nato.int/docu/review/2009/Asia/central_asian_geopolitics/AR/index.htm

تاريخ الاطلاع 21 أوت 2020، الساعة 06: 40.

(27)- تامارا مكرينكو آسيا الوسطى، الموقع نفسه.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X